

هل يمكن للموارد البيئية أن تدعم حياة الأجيال القادمة في الوطن العربي؟

من أجل الصحة العامة في هذا النطاق. ويمكن لصديقة الصحة العامة المعززة من خلال ممارسات مراعية للأرض ومستدامة ضمن مؤسساتنا الصحية أن تكون مفيدة في زيادة الوعي الشعبي حول إلحاح القضايا البيئية وتكلفة التراخي عن العمل والمنافع المحتملة للوقاية.

من الصعب التنبؤ كيف يمكن للصحة العامة كقوة جماعية أن تقدم مساهمة أقوى تتعدى توفير قدرة تقنية محدودة من دون أن تصبح هي نفسها طرفاً فاعلاً مهماً يعمل إلى جانب الآخرين في مجال البيئة. وتنطوي هذه العملية على عملية تحويلية للصحة العامة تقتضي أن يتأملها الباحثون في الصحة العامة إضافة إلى الأكاديميين والممارسين في مكانة البيئة ويضعوها في جداول أعمالهم الخاصة إلى جانب القضايا الكثيرة الأخرى

التي تحوز اهتمامهم والتشكيلات المؤسساتية اللازمة للاستجابة للتحديات البيئية. فمثلاً قد تفكر مؤسسات الصحة العامة الجامعية بدمج استدامة البيئة في كل الأنشطة بدلاً من أن تخصصها بقسم من أقسام الصحة البيئية. وهناك سؤال أكثر صعوبة يتعلق بتخفيف شدة التوترات المتأصلة بين تحسين صحة السكان التي قد تستهلك الموارد وضمان استدامة البيئة في سياقنا الإقليمي. إن مثل هذا التامل يمكن أن يؤدي إلى تحديد ما يلزم لوضع إطار مؤسسي من أجل العمل على القضايا البيئية المختلفة وتنشئة عدد كبير من الباحثين والممارسين لتنفيذ العمل وبناء شراكات مع الجهات الفاعلة الأخرى.

خاتمة

إن الحالة البيئية في الوطن العربي مرعبة مع تهديدات هائلة تتعلق بالاستدامة وهي تثير تساؤلاً حول القدرة المستقبلية لدى سكان المنطقة على البقاء قيد الحياة. وقد درسنا في هذه الدراسة مختلف العوامل المحركة التي تؤثر في تدهور البيئة فحددنا ثلاثة منها رئيسية هي: التطور السريع المرتبط بشكل خاص بتوافر النفط والاستثمارات في مرحلة ما بعد الاستقلال والنمو السكاني وزيادة الاستهلاك والنزاعات. وحددنا ثلاث عمليات أساسية تعمل العوامل المحركة من خلالها وهي: استنفاد الموارد وندرتها وتزايد النزعة الاستهلاكية والتخريب المرتبط بالنزاعات.

كما بينا في مراجعتنا للظروف البيئية في المنطقة التحديات المهمة في مجالات ندرة المياه وإتاحة الماء والإصحاح والموارد البرية والتنوع الحيوي وسبل العيش وجودة الهواء وغازات الاحتباس الحراري وتدمير الفضلات الصلبة. إن للتدهور البيئي وندرة الموارد آثاراً مهمة في سبل العيش وفي الصحة العامة وقد أثبت ذلك من خلال النسبة المئوية للناتج المحلي الإجمالي الذي هو أعلى بمقدار ١,٥-٢ مرة مما هو عليه في البلدان الصناعية ومن خلال عبء المرض الذي يراوح بين ١٤ بالمائة «الكويت والبحرين» و٣٣ بالمائة «موريتانيا» مثيراً مخاوف مهمة حول العدالة.

ويتعزز الفعل البيئي ببطء في المنطقة ويصبح إطار السياسات العامة على نحو متزايد داعماً لاتخاذ إجراءات أقوى لكنه يتعرقل بمحدودية التمويل وعدم كفاية التعاون بين القطاعات ومحدودية التعاون الإقليمي وقدم الإطار القانوني وضعف الاستراتيجيات في وضع الأولويات. وقد ظهرت أطراف فاعلة جديدة في مجال البيئة إضافة إلى الدولة مثل المنظمات غير الحكومية ومع ذلك بقي الفعل السياسي ضعيفاً في مجال البيئة. إن بلداناً قليلة فقط فيها أطراف تدعم زيادة المساحات الخضراء لكن الدعم العالمي للعمل البيئي يحمل أملاً في هذا المجال. وقد راجعنا أمثلة عن البرامج البيئية في مجالات ندرة المياه ونوعيتها وإنقاص المواد المستنفدة للأوزون ومعالجة الفضلات الصلبة وأساليب مبتكرة للنظام البيئي ومع ذلك فإن قياسات الأداء البيئي للبلدان العربية تشير إلى الحاجة إلى التحسين.



في العمل البيئي بعين الاعتبار كمؤشر على النجاح. ورغم هذه التحفظات فإن المناسب يمكن أن تسمح بمقارنة في ما بين البلدان العربية من جهة وبين المنطقة العربية ومناطق أخرى من جهة أخرى. إذ إن التراكم بين البلدان المتوسطة والمرتفعة الدخل في مؤشرين يستخدمان بكثرة وهما منسوب الأداء البيئي ومنسوب الاستدامة البيئية (الشكل الرقم ٣) يشير إلى الحاجة إلى دراسة عوامل تتجاوز الثروة الوطنية.

ثامناً: دور الصحة العامة

ما الذي يمكن للصحة العامة أن تامل تحقيقه في ضوء التحديات البيئية الهائلة والعراقيل التي تعوق عملها؟ في الواقع هناك فرص كثيرة للبحث والممارسة نوقشت على المستويات العالمية والإقليمية. والبحوث التي أجريت في الوطن العربي حول عدد من المواضيع الخطيرة ما زالت نادرة وتعتبر الروابط بين الصحة والبيئة ذات أهمية خاصة حيث يتوقع أن تعاني المنطقة العربية عواقب تغير المناخ بشكل أشد. إن قدرات واستعداد المجتمع والنظم الصحية المحلية للاستجابة للتهديدات البيئية والظواهر المناخية بالغة الشدة ويمكن أن تشكل الأساس لتدخلات مستقبلية. كما أن تفهم أوضاع وقدرات وممارسات مؤسسات الصحة العامة والأطباء الممارسين من أجل استدامة البيئة وتحدياتها هي تساؤلات بحثية مهمة. ويمكن لنتائج البحث أن تكون أدوات فعالة في أيدي الأطراف الفاعلة في البيئة للدعوة إلى الاهتمام بالأولويات في مختلف المحليات والبلدان والأقاليم الفرعية.

ويمكن أن تثبت المشاريع الإيضاحية التي تبين فعالية الأساليب المرتكزة على النظام البيئي فائدة تشجيع الحكومات والضغط عليها عند الحاجة من أجل تبنيها على نطاق أوسع وحتى على نطاق وطني. وقد تأكدت الأهمية العالمية لمثل هذه المشاريع بسبب ما وجد من أن بحوث الصحة واستدامة البيئة في مجال تغير المناخ على سبيل المثال تركز عادة على الأثر الصحي والسياسات والاستراتيجيات المقترحة مع تشديد ضعيف جداً على الأمثلة وتنفيذ الاستراتيجيات الفعلية. ويمكن للصحة العامة من خلال المشاركات المجتمعية والبحوث التشاركية أن تتعلم دروساً مستفادة من الجهود الأهلية وأن تدعمها بواسطة المجتمعات لحل المشكلات البيئية على المستوى المحلي مع تشجيع الابتكار في مختلف المواقع.

إن النظم الصحية الموجهة نحو الرعاية العلاجية في الوطن العربي غير مهيأة للاستجابة لتحديات الاستدامة البيئية وهذا يوفر حتمية أخرى لتغيير النظام الصحي استناداً إلى منظور صحة السكان بحيث يمكن تخفيف الكثير من الآثار المرتبطة بتغير المناخ في الصحة من خلال الصحة العامة وعمل النظام الصحي مثل اللقاحات ومكافحة نواقل المرض والاستعداد للكوارث والترصد. ولأن التدهور البيئي يؤثر في الفقراء والضعفاء أكثر مما يؤثر في غيرهم فيمكن لهؤلاء الناس أن يعانون نتائج صحية أكثر جواراً وجساماً مما يشكّل واجباً آخر للعمل المتوجّه نحو تحقيق العدالة الاجتماعية

وخصوصاً مركبات الكلوروفلوروكربونات. ومنذ عام ٢٠٠٠ بدأت كل البلدان بالتبليغ عن تراجعات في الاستهلاك الإجمالي للمواد المستنفدة للأوزون وكان أكثرها أهمية ما بلغ عن بلدان المشرق «معدلات الإنقاص ٤٠٪» والتحدّي الأكبر هو استمرار البرامج وتحقيق الأهداف الموضوعية. وما زالت هناك موارد غير مستغلة يمكن أن تنقص الاعتماد على الطاقة الأحفورية إذ إن المنطقة العربية تمتلك إمكانات عالية من موارد الطاقة المتجددة مثل الموارد الشمسية والقوة المائية وقوة الرياح والكتلة الحيوية لكن تطوير هذه البدائل ما زال محدوداً ويبقى الاعتماد الكبير على الوقود الأحفوري هو القاعدة.

٣- التضارب بين الدولة والمجتمع المدني حول تدبير الفضلات الصلبة

قام الزبّالون «وهو الاسم الشائع لجامعي النفايات» وبعدهم ستون ألفاً في القاهرة بجمع وإعادة استخدام وإعادة تدوير كل من النفايات العضوية وغير العضوية لخمس سنوات على الأقل وكانت معدلات إعادة الاستخدام والتدوير مرتفعة جداً وصلت حتى ٨٥ بالمائة بحسب بعض التقارير. وقد ضربت مصالحيهم في عام ٢٠٠٥ عندما قررت محافظة القاهرة التعاقد مع ثلاث شركات أجنبية للقيام بخدمات جمع النفايات وهو ما اصطح عليه بـ «إعادة تاهيل» القاهرة كمدينة حديثة كما اندلع تضارب آخر في المصالح بسبب قرار اتخذته الحكومة بذبخ الخنازير على نطاق واسع وكانت الخنازير تقتات على النفايات العضوية التي يجمعها الزبّالون وذلك أثناء جائحة الإنفلونزا (H1N1) وإعتبر الزبّالون هذا القرار بمنزلة رد فعل مفرط تم بدوافع سياسية.

سابعاً: قياس الأداء البيئي للبلدان العربية

يرسم التقرير الأحدث والشامل حول البيئة صورة كئيبة للظروف والنزعات الحالية منذ بداية سبعينيات القرن العشرين. وفي مواجهة هذه الحالة من المفيد أن نعرف مدى حسن استجابة البلدان العربية وهناك الكثير من المناسب العالمية التي تقيس الأداء البيئي للبلد ومع أن هذه المناسب قد تكون مفيدة كأدوات تخدم الحملات الإعلامية لكن يجب التعامل معها بشكل انتقادي واستخدامها بحذر. فإضافة إلى النقد التقني لكيفية تطوير المناسب المختلفة حذر بعض المؤلفين من أن بعضها يحابي بلدان الشمال ولا يعطي تقديرات صادقة لمدى مشاركتها الحقيقية في تدهور البيئة العالمي.

إن نظرة إلى الوطن العربي يمكن أن تلقي الضوء على هذه الناحية فعلى سبيل المثال إذا كانت البلدان التي شاركت في غزو واحتلال العراق بقيادة الولايات المتحدة مسؤولة عن الضرر البيئي الذي سببته للعراق فإن أداءهم بحسب مناسب البيئة العالمية يمكن أن ينخفض بشكل واضح. وليس مصادفة أن ينجح العراق والأراضي الفلسطينية المحتلة أقل تقدم لتحقيق المرمى السابع من المرامي الإنمائية للألفية بشكل مشابه للبلدان العربية الأفقر. وهناك مشكلة أخرى في المؤشرات العالمية المرتكزة على أساس قطري وهي أنها لا تأخذ التعاون الإقليمي

البلدان أسست في عام ١٩٩١ لدعم الجهود البيئية حول القضايا البيئية العالمية كما أنشئ مرفق البيئة العربي في عام ٢٠٠٧ للعاية نفسها. وقد وضع مرفق البيئة العالمي قائمة بـ ١٦٩ مشروعاً وطنياً في ١٥ بلداً عربياً بتكلفة إجمالية تقرب من مليار دولار أميركي يساهم مرفق البيئة العالمي ٢٠١١» تستأثر مصر وحدها بـ ٥١,٣٪» GEF Project Database بـ ١٩٪ منها من هذه التكاليف والمغرب والأردن وموريتانيا بـ ٣٥,٨٪ أخرى. كما تجمع المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية أموالاً من موارد وطنية وتتلقى دعماً للمشاركة في المشاريع البيئية الإقليمية والعالمية ويوفر عدد من البلدان برامج منح صغيرة لدعم المشاريع والبحوث البيئية. وهذا يعني أن الجهود قد تلقت دعماً

لوجستياً ومالياً وأن هذا الدعم لا يزال متوافراً حالياً من خلال آليات مختلفة.

والسؤال الأكثر صعوبة يرتبط بتأثير واستدامة هذه المشاريع فرغم أن بعضها تلقى تقييماً نال رضا الأطراف المعنية فإن المتابعة الطويلة الأمد لا تجرى عادة. ومن غير المعروف ما إذا كانت المشاريع البيئية المختلفة قادرة على إزاحة العوامل المحركة لتدهور البيئة والإجهاد الواقع عليها. ولم نطلع على دراسات طويلة أو دراسات لنماذج للإجابة عن هذا السؤال لكن هناك طريقة غير مباشرة للإجابة وهي الاطلاع على أداء البلدان العربية بشأن مؤشرات الاستدامة البيئية خلال السنوات التي شاركت فيها هذه البلدان في مشاريع كهذه.

سادساً: أمثلة عن برامج وأنشطة بيئية

عادة ما يتم التصدي للتحديات البيئية من خلال العمل على عوامل الإجهاد البيئي «مثل ندرة المياه» والتعرض للخطر «مثل تلوث هواء المدن» والنتائج الصحية «مثل الأمراض المنقولة بناقل» أو النظم البيئية «مثل الأنظمة البيئية البحرية المشتركة» ولا تتعارض هذه المقاربات بعضها مع بعض. وسنقدم أمثلة قليلة فقط بسبب ضالة المساحة المتاحة لذلك.

١ - تحديات التصدي لندرة وجودة المياه

لقد لفتت المياه الانتباه بشكل كبير كقضية شديدة الأهمية ذات آثار أمنية مهمة ابتداءً من مشاريع تحديدها الأمة مثل السد العالي في مصر مروراً بتعاون إقليمي حول التشارك في المياه وصولاً إلى برامج محلية حول زيادة إنتاجية المياه. وتعتبر الإدارة المتكاملة للموارد المائية مقاربة أساسية لندرة المياه في المنطقة.

كما أن مختلف البلدان هي في مراحل متعددة من تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للإدارة المتكاملة للموارد المائية إلا أن العقبات كثيرة وتشمل عقبات جغرافية وسياسية وإقليمية كما تشمل النزاعات وحاجات الأمن الغذائي مقابل الاكتفاء وإنتاجية المياه. ومع ذلك فإن الفرص كثيرة أيضاً وتشمل استراتيجيات التعاون الإقليمي واستبدال المحاصيل المستهلكة للماء بمحاصيل الأراضي الجافة وإشراك الجمهور في معالجة الإجهاد المائي.

وتوضح دراسة لحالة مسجلة حديثاً من الأردن. كيف يمكن لتحسين إدارة المياه الزراعية والمنزلية بإنقاص تسرب المياه المنزلية واستخدام تقنيات التروية بالتنقيط أن تفيد في آن واحد الاقتصاد «توفير الماء» والبيئة «تخفيف ضروب المياه الجوفية وإنقاص الحاجة إلى الطاقة»

من أجل ضخ المياه» والصحة «خفض معدلات الإسهال». وقد قدر المعدل التراكمي للمنفعة / التكلفة بأكثر من ١:٢,٤ ومن اللافت ذكره أن العاملين في الصحة العامة قد أدوا دوراً رئيسياً في هذا الصدد.

٢ - النجاح في إنقاص استهلاك المواد المستنفدة للأوزون

هناك تدابير ومشاريع تنفذ حالياً أو يخطط لتنفيذها في مجالات مختلفة للتخفيف من تأثير التغير المناخي. فقد بذلت البلدان العربية جهوداً كبيرة في تنفيذ بروتوكول مونتريال لإنقاص المواد المستنفدة للأوزون فسنت قوانين ووضعت برامج لخفض ومراقبة وضبط استهلاك المواد المستنفدة للأوزون